



اللاجئون الفلسطينيون من سوريا إلى تركيا

بين صعوبة الواقع القانوني والمعيشي
وغموض المستقبل

لاجئين

بوابة اللاجئين الفلسطينيين
Palestinian Refugees Portal

اللاجئون الفلسطينيين من سوريا إلى تركيا

بين صعوبة الواقع القانوني والمعيشي وغموض المستقبل

- ورقة بحثية -

إعداد مليحة مسلماني

ثماني سنوات مرّت على بدء موجات اللجوء الفلسطيني، ضمن اللجوء السوري الأوسع، من سورية إلى تركيا، إبان اندلاع الثورة السورية وتطور الأوضاع إلى حرب مدمّرة. وعلى الرغم من طول هذه السنوات من بدء اللجوء، لا زال الفلسطينيون السوريون في تركيا، يعانون من واقعٍ شديد التعقيد على المستويات المختلفة؛ سواء على المستوى الحياتي اليومي، من حيث شحّ مصادر الدخل وارتفاع تكاليف الحياة، أو على المستوى القانوني، من حيث تعقيدات الواقع القانوني الذي يتعلق باللاجئين في تركيا، أو على مستوى التمثيل، من حيث شبه الغياب الكامل، الوطني والمؤسسي، الذي من المفترض أن يتابع أوضاع اللاجئين وأن يعمل على تمكينهم القانوني والاقتصادي، بجانب متابعة ما طال وضعهم الأساسي كجزء من اللاجئين الفلسطينيين في العام ١٩٤٨ من مساس .

بعد طرح مقدمة مختصرة حول مسببات اللجوء من سورية وظروفه في تركيا؛ تتناول هذه الورقة أوضاع اللاجئين من فلسطينيي سورية في تركيا ضمن ثلاثة محاور، الأول: الوضع القانوني، والثاني: الأوضاع المعيشية، والثالث: غياب التمثيل. وتختتم الورقة بقراءة لمستقبل اللاجئين الفلسطينيين السوريين في تركيا بناءً على واقعهم الحالي، مع وضع توصيات بخصوصهم .

مسببات اللجوء: الأوضاع في سورية

سرعان ما وجد فلسطينيو سورية أنفسهم في عمق الأزمة التي شهدتها سورية إبان اندلاع الثورة، وذلك على الرغم من محاولاتهم منذ البدايات تحييد المخيمات، وتجنّبها الانخراط المباشر في الفعاليات الثورية، خاصة بعد تحوّلها من السلمية إلى الصراع المسلّح، وذلك مع التأكيد على كون المخيمات بمثابة "مناطق آمنة" تقدم الرعاية والمأوى للأهالي من المناطق المنكوبة.¹

¹ يُنظر: ماجد كيالي، "ثورة السوريين وأثرها على مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا"، مركز الأبحاث، د.ت.، الرابط <https://bit.ly/2yly0BK> :

لأسباب عديدة، من بينها؛ محاولات النظام السوري جرّ الفلسطينيين إلى طرفه، بالتوازي مع سياسة عقابهم على أية مواقف يتخذونها ضده، ومحاولاته اتخاذ المخيمات كنقاط عسكرية لفرض سيطرته على المناطق المجاورة، إضافة إلى وجود أطراف فلسطينية مرتبطة بالنظام سعت لإثارة الفتن بين الفلسطينيين والسوريين²، نتج عن هذا الوضع أن أصبحت المخيمات الفلسطينية هدفاً للتدمير، وأن أصبح الفلسطينيين، مثل عموم الشعب السوري، هدفاً لسياسات التنكيل، ما نتج عنه سقوط آلاف الضحايا منهم بين قتلى وأسرى³.

وفي ظلّ الصراع الدائر في سورية، تعرّض فلسطينيو سورية لحمات تهجير ممنهجة؛ فقد هاجر أكثر من 150 ألف لاجئ فلسطيني إلى خارج سورية، من أصل 650 ألف، في حين يحتاج 430 ألفاً داخلها إلى مساعدات كاملة. وصل أكثر من

²السابق نفسه.

³حسب إحصائيات "مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية" فقد بلغ العدد الإجمالي الموثق للضحايا من اللاجئين الفلسطينيين في سورية منذ بداية الأزمة السورية في آذار مارس 2011 وحتى نهاية العام (3911) 2018 ضحية، بينما تم توثيق 1714 معتقلاً طيلة سنوات الصراع في سورية. يُنظر؛ إبراهيم العلي وطارق حمود) تحرير)، "فلسطينيو سوريا: نكبات لا تنتهي"، التقرير الميداني السنوي حول أوضاع فلسطيني سوريا 2018، مجموعة العمل من أجل فلسطيني سورية، ص 8، الرابط : https://www.actionpal.org.uk/ar/pdf/story_of_unending_suffering.pdf

(85) ألف لاجئ فلسطيني سوري إلى أوروبا، وذلك حتى نهاية عام 2016، في حين يقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بحوالي (31) ألف، وفي الأردن (17) ألف، وفي مصر (6) آلاف، وفي تركيا (8) آلاف، وفي غزة ألف فلسطيني سوري. كما تشير مصادر إلى أن (50) لاجئاً فلسطينياً سورياً قضوا غرقاً خلال محاولتهم الوصول للدول الأوروبية.⁴

الفلسطينيون السوريون في تركيا: نظرة عامة

بدأت موجات الهجرة من سورية إلى تركيا عام 2012، وكانت الموجات الأكثر كثافة في الفترة بين عامي 2014 و2016، واستمرت حتى عام 2018، عندما قام النظام السوري في أيار/ مايو من ذات العام بالسيطرة على مخيم اليرموك وتهجير قرابة 3000 فلسطيني سوري إلى شمال سورية، ليدخل قرابة 1000 منهم الأراضي التركية.⁵

⁴ " أكثر من 150 ألف لاجئ فلسطيني هاجروا خارج سورية"، مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، 2018/01/01، الرابط <https://bit.ly/342Wz29> :
⁵ أيمن فهمي أبو هاشم (محلّم وباحث)، محادثة هاتفية أجرتها الباحثة، 2020/03/30.

تعتبر تركيا، بالنسبة للغالبية العظمى من اللاجئين الفلسطينيين السوريين، والسوريين عامة، محطة عبور إلى الدول الأوروبية، وذلك لأسباب عديدة أهمها توافر وضع قانوني واضح المسار للاجئين في هذه الدول، يمكنهم، خلال سنوات قليلة بعد اللجوء، من الاستقرار والعيش الكريم والاندماج في المجتمعات التي لجؤوا إليها .

يضاف إلى ذلك؛ تعقيد الأوضاع القانونية في تركيا فيما يتعلق باللاجئين، وصعوبة الأوضاع المعيشية فيها، وعدم مقدرة سوق العمل على استيعاب هذه الأعداد الكبيرة من اللاجئين من سورية . ومع ذلك، استقر آلاف اللاجئين من فلسطيني سورية في تركيا لأسباب عديدة، يمكن القول أن من بينها دوافع ثقافية اجتماعية، أي نتيجة تقارب البيئة الاجتماعية والدينية والثقافية التركية مع البيئة العربية السورية، إضافة إلى المخاطر الكبيرة المحيطة بمحاولات اللجوء إلى أوروبا عبر ما يعرف " بقوارب الموت".⁶

حول موجات الهجرة من سورية يُنظر :كمال شاهين، هجرة اللاجئين السوريين داخل وجوار البلاد :وراثة الخسارات الكبرى، السفير العربي، 2019/04/29، الرابط <https://bit.ly/2UH7rQb> :
⁶حول " قوارب الموت "ينظر تقرير مصور" :فيديو : هكذا يعبر اللاجئون من تركيا إلى اليونان على متن قوارب الموت"، **France24**، 2015/09/15، الرابط <https://bit.ly/3ayXav6> :

تختلف تقديرات أعداد اللاجئين الفلسطينيين السوريين المقيمين في تركيا بحسب المصادر المختلفة، غير أنه يمكن القول أن عددهم يتراوح ما بين 8000 لاجئ في المتوسط (و 10000 لاجئ) في أقصى تقدير .(يقيم نصفهم تقريباً في المناطق الحدودية مع سورية، وهي: الريحانية، وأنطاكية، وكلس، وعنتاب، ومرسين، والعثمانية، ونزيب .فيما يقيم النصف الآخر في المدن الداخلية الكبرى، وهي : إسطنبول، وأنقرة، وبورصة، وأضنة .يحمل فلسطينيو سورية وثيقة السفر الفلسطينية السورية، أو بطاقة الإقامة المؤقتة، اللتين تمنحهما لهم الحكومة السورية .دخل معظمهم إلى تركيا عبر الحدود البرية بطرق غير شرعية، لأن المعابر النظامية لا تسمح لحملة الوثيقة السورية بالمرور من خلالها، في حين أنها تسمح بالمرور لحملة

حول الضحايا الفلسطينيين السوريين في " قوارب الموت " يُنظر 53 " :فلسطينياً غرقوا على طرق الهجرة خلال أحداث الحرب في سورية"، مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية، 2019/06/19، الرابط :

<https://bit.ly/2xLzpBd>

الجواز السوري، قبل أن تتراجع عن ذلك عام 2015، حيث أصبح دخول السوري أيضاً إلى الأراضي التركية مشروط بحصوله على تأشيرة دخول.⁷

أولاً: الوضع القانوني

مع اشتداد الأزمة في سورية وتزايد أعداد النازحين إلى تركيا، أصدر البرلمان التركي في الرابع من نيسان/أبريل عام 2013 قانون الأجانب والحماية الدولية"، وأقرّت تفاصيله بقرار من مجلس الوزراء في 13 تشرين الأول/أكتوبر عام 2014 يقضي القانون بتأمين "الحماية المؤقتة" لكل من يُهجّر من بلاده ويلجأ إلى تركيا أو الحدود التركية لظروف تهدد حياته وتمنعه من العودة إلى بلاده، ويشمل ذلك زوجته وأولاده، كما يقضي بمنح السلطات التركية حق البقاء له في تركيا إلى أن يقرر العودة إلى بلده بإرادته. وعلى ضوء ذلك، باشرت الحكومة التركية بمنح اللاجئين

⁷أيمن فهمي أبو هاشم، فلسطينيو سورية: بين انتهاك الحقوق وتحديات الهوية، إسطنبول: مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 2020، ص. 70. نسخة رقمية أرسلها الكاتب إلى الباحثة.

من سورية هويات تعريف خاصة تُعرف "بالكمك"، بغرض حصر أعدادهم وتنظيم أمورهم الحياتية، ولضبط الأوضاع داخل الأراضي التركية.⁸

قبل إصدار قانون الحماية المؤقتة، كانت الحكومة التركية تطلق على اللاجئين فيها صفة "ضيوف"، وهي صفة تنطوي على التزام أخلاقي، وليس لها آثار قانونية وفق حقوق اللاجئين في القوانين الدولية؛ يقول رئيس "تجمع المحامين السوريين في تركيا" غزوان قرنفل: "نتيجة غياب التوصيف القانوني لوجود السوريين الطارئ في تركيا، دفع ذلك الأمر الحكومة في البدء إلى إطلاق صفة الضيوف، ذات المنحى الإنساني والتي تفتقر للمعنى القانوني. وحين تجاوزت أعداد السوريين الحدّ المعقول بالتزامن مع غياب الدعم الدولي لهم، لجأت الحكومة التركية إلى قانون الحماية المؤقتة."⁹

⁸أحمد طلب الناصر، "تركيا: اللاجئين السوريون بين "الكيمك" و"الاستثنائية .." والترحيل"، المدن، 2019/07/11، الرابط <https://bit.ly/2JuBGnf> :
⁹السابق نفسه .

بعد صدور قانون الحماية المؤقتة، أصبح بالإمكان تحديد الوضع القانوني للاجئين من العراق وسورية، ومن بينهم اللاجئون الفلسطينيون السوريون. إذ تعامل الحكومة التركية اللاجئين الفلسطينيين معاملة اللاجئ السوري، أي تمنحهم " بطاقة التعريف للحماية المؤقتة " الكملك، يتمتع حامل هذه البطاقة بالمميزات التي تقدمها الحكومة التركية، كحق التعليم، والرعاية الصحية، ومنح المساعدات، وإذن العمل حسب تعليمات وزارة العمل، وتسجيل المواليد، وتثبيت الزواج والطلاق والوفاة، وتنظيم عقود الإيجار، والحسابات المصرفية، والتنقل داخل الأراضي التركية.¹⁰

جدير بالذكر أنه لم يكن يُكتب في بطاقة " الكملك " الممنوحة للفلسطيني السوري الموطن الأصلي أو ما يدل على جنسيته كفلسطيني، وإنما كان يعرف فيها كلاجئ سوري، وما زال الأمر كذلك في بعض الولايات التركية، حتى ارتفعت أصوات فلسطينية تطالب السلطات التركية بتحديد الجنسية في بطاقة " الكملك"، استجابت بعض الولايات لهذه المطالبات، وأصبح يكتب في خانة "الجنسية" في

¹⁰أبو هاشم، فلسطينيو سورية..، ص 71.

البطاقة الممنوحة للاجئ الفلسطيني من سورية كلمة "فلسطيني". والسبب الرئيسي لهذه المطالبات هو تأكيد الفلسطينيين على انتمائهم لموطنهم الأصل، والحفاظ على هويتهم الفلسطينية، فتحديد جنسيتهم كفلسطينيين هو بمثابة حقّ طبيعي بالنسبة إليهم .¹¹

كما أن قرارات الحكومة المتعلقة بترحيل اللاجئين السوريين، ومن ضمنهم الفلسطينيون السوريون بطبيعة الحال، من الولايات التي يستقرون ويعملون فيها كإسطنبول، إلى الولايات التي سجلوا فيها عند دخولهم إلى تركيا¹²، أثارت مخاوف لدى الفلسطينيين حول أوضاعهم غير المستقرة أصلاً، فكان التأكيد على فلسطينيتهم وعلى تعريفهم الرسمي كفلسطينيين هو بمثابة محاولة لتشكيل أرضية حماية لهم، وسط واقع غير مستقرّ وغير آمن قانونياً ومعيشياً.¹³

¹¹أبو هاشم، محادثة، مصدر سابق.

¹²حول قرارات الترحيل الداخلي الأخيرة يُنظر " :السوريون الذين يواجهون الترحيل القسري من إسطنبول يعطون مهلة مؤقتة"، BBC، 2019/08/21، الرابط :

<https://www.bbc.com/arabic/middleeast-49406169>

¹³أبو هاشم، محادثة، مصدر سابق.

-قرارات الترحيل الداخلي الأخيرة

اعتبر حقوقيون وناشطون قرارات الترحيل الأخير بأنها كارثية، لأنها تقيد حرية اللاجئين وحركتهم وتهددهم بالغرامة والترحيل؛ فكل من يتم القبض عليه مخالفاً يتم تغريمه مبلغ 720 ليرة تركية، أي ما يعادل حوالي 120 دولار أمريكي، ليتم ترحيله إلى ولايته أو إلى بلده في حال لم يكن يحمل بطاقة "الكملك"، الأمر الذي دفع بكثير من اللاجئين إلى ترك أعمالهم والتزام منازلهم خوفاً من الترحيل.

أثار هذا الوضع حفيظة ومخاوف الفلسطينيين السوريين، خاصة في ظل غياب تمثيل حقيقي لهم؛ ففي خضم عرض قضايا اللاجئين في تركيا، لا يوجد هناك تمثيل حقيقي وفاعل للاجئين الفلسطينيين؛ هذا الوضع يدفع الفلسطينيين إلى التساؤل: "إلى متى سنبقى يتامى سياسيين، لا يُنظر إلى أوضاعنا القانونية وفق خصوصيتها، بل يتم التعامل معنا بذات الطريقة التي يتم التعامل فيها مع لاجئين آخرين".

ويرى ناشطون فلسطينيون من سورية أنه ورغم وجود سفارة للسلطة الفلسطينية، وعدد من المؤسسات الفلسطينية العاملة في تركيا، والتي يتبع بعضها لفصائل فلسطينية، إلا أن اللاجئين الفلسطينيين السوري لا صوت له ولا وجود لتمثيل رسمي يتحدث باسمه ويدافع عن حقوقه.¹⁴

يوضح الباحث المختص، إبراهيم العلي، أن قرارات الترحيل الأخيرة لم يكن المقصود بها اللاجئين الفلسطينيين السوري مباشرة، وإنما هي قرارات تشمل كل اللاجئين القادمين من سوريا أولاً، وستشمل بقية الجنسيات لاحقاً. ويصف هذه القرارات بأنها "ذات طابع سيادي يهدف إلى تنظيم انتشار اللاجئين على الأراضي التركية عموماً والحد من تمركزهم في مدينة إسطنبول على وجه الخصوص". ويرى أن هذه الإجراءات نتج عنها العديد من المشكلات لدى اللاجئين؛ أهمها ما يتعلق بإعادة التوزيع على الولايات، وإعادة التمركز والاستقرار فيها، من حيث السكن، وإيجاد فرص عمل، وتسجيل الأبناء في المؤسسات التعليمية، وتأسيس علاقات

¹⁴محمد حامد، "إجراءات تركية تطل لاجئين فلسطينيين من سوريا بإسطنبول في ظل غياب ممثل حقيقي لهم"، بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2019/07/15، الرابط <https://bit.ly/3aDtj4p> :

اجتماعية. كما أنه من الممكن أن تكون نتيجة هذه القرارات التفريق بين أعضاء الأسرة الواحدة، إضافة إلى ما ينجم عن هذا الانتقال من تكاليف مادية أو اجتماعية باهظة، "هذا الوضع سيتترك آثاراً سلبية على اللاجئين في إطار انخفاض حجم المساعدات المقدمة وتدني الأجور وانتشار البطالة بينهم.¹⁵ ."

أما عن الترحيل إلى خارج تركيا، يؤكد العلي أنه لم تسجل عمليات ترحيل للفلسطينيين من داخل تركيا إلى خارجها خلال الحملة الأمنية التي تلت القرارات الأخيرة، وإنما هناك ترحيل إلى بعض الولايات التركية التي صدرت عنها بطاقة الحماية المؤقتة "الكملك".

غير أن هناك حالات ترحيل لبعض الأفراد الذين حاولوا الدخول إلى تركيا عبر المطار بطرق غير نظامية، أو دون استكمال الأوراق المطلوبة للدخول من الدول

"¹⁵ هواجس الترحيل تورق فلسطينيي سوريا في تركيا"، مركز العودة الفلسطيني، 2019/08/26، الرابط <http://bit.ly/2ZBFwER> :

التي جاؤوا منها، إضافة إلى بعض حالات الترحيل لمن تم ضبطه أثناء محاولات الهجرة إلى أوروبا عبر الطرق البرية والبحرية إلى مناطق الشمال السوري.

وهو يرى أن هناك "مَساعٍ جادة لدى السلطات التركية لتصحيح أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في تركيا، وخاصة الحالات الإنسانية، من خلال استصدار إقامات إنسانية لمن لا يملكون أي أوراق، لتمكينهم من حرية الإقامة والتنقل وتسجيل واقعات الأحوال المدنية من زواج و ولادة و وفاة".¹⁶

يُذكر أن بعض اللاجئين الفلسطينيين السوريين حصلوا على جوازات سفر من السفارة الفلسطينية في أنقرة، لكن من دون وجود تأشيرة دخول إلى تركيا، ومنهم من حصل على بطاقة الحماية المؤقتة "الكملك"، وتشير مصادر إلى أن شرطة الأجانب أوقفت في اسطنبول خلال الحملة الأخيرة 10 فلسطينيين، أُطلق سراح 7 منهم، والسبب في توقيفهم يعود إلى إظهارهم جواز سفر السلطة الفلسطينية و

¹⁶السابق نفسه.

بطاقة الحماية المؤقتة في آنٍ واحد، ما وضع الشرطة في حالة إرباك وشك بأن الوثائق مزورة لعدم وجود ختم رسمي تركي على جوازاتهم.¹⁷

ثانياً: الأوضاع المعيشية

خلال السنوات القليلة الأولى من الهجرة، كانت آمال الفلسطينيين السوريين في تركيا، مثل غيرهم من اللاجئين السوريين، تتطلع إلى العودة إلى سورية، اعتقاداً منهم بإمكانية تغيير الأحوال وسقوط النظام هناك.

ولما طالت سنوات اللجوء، وتعاضمت الأزمة في سورية، واستمر النظام بعمليات فرض السيطرة والقصف والترحيل، أصبح حلم العودة يبدو بعيداً، وبالتالي تراكم لدى اللاجئين الفلسطينيين السوريين الشعور بالقلق والاستقرار والالتجذر؛ فهم، من ناحية، يشعرون بأنهم يعيشون في بلد تحيط بالحياة فيه العديد من التعقيدات القانونية والاقتصادية، وبالتالي فهم ليسوا قادرين على توفير ظروف حياة كريمة فيه

¹⁷ إسطنبول: الفلسطينيون السوريون خارج دائرة الترحيل"، تركيا بالعربي، 2019/08/9، الرابط : <https://bit.ly/3aFzmpH>

لأنفسهم، ومن ناحية ثانية، وحتى ولو أصبحت إمكانية العودة متاحة، مثلما قد يفعل السوريون في حال تحسنت الأوضاع في بلدهم، فإن هذه الإمكانية ليست متاحة للفلسطينيين الذين ترسّخ شعورهم بفقد المكان والجغرافية في سورية، بعد أن تم تدمير مخيماتهم فيها.

من هنا يُفهم كيف تصبح الهجرة إلى الدول الأوروبية حلماً ومطلباً للاجئين من فلسطيني سورية، حيث يتوفر هناك وضع قانوني وظروف حياة أفضل للاجئين عموماً.

تنتمي الغالبية العظمى من الفلسطينيين السوريين في تركيا إلى الطبقات الفقيرة جداً، إذ لا يكفي دخل الأسرة الواحدة لتغطية تكاليف الحد الأدنى من متطلبات الحياة، ويعمل معظمهم كعمال في الورش والمصانع التركية، وفي تلك السورية التي أنشأها رجال أعمال سوريون، وقلة قليلة جداً منهم تعمل في مؤسسات إعلامية وفي منظمات المجتمع المدني.

لذا تعاني مئات الأسر الفلسطينية في تركيا من نقص في الاحتياجات الأساسية، نتيجة قلة الدخل في المهن التي يعملون فيها، والذي لا يتناسب ونفقات المعيشة المرتفعة، أو نتيجة عدم وجود معيل لبعض هذه الأسر، أو عدم مقدرة ربّ الأسرة على العمل، بسبب الصعوبات المحيطة بمنح أذونات العمل.¹⁸

يقدر متوسط أجره العامل اللاجئ بمبلغ 1200 ليرة تركية حوالي \$200، بواقع دوام عمل يتجاوز 10 ساعات يومياً في أغلب الأحيان.

في المقابل، ارتفع سعر إيجار الشقق في تركيا بنسبة 17% منذ بداية عام 2018، إضافة إلى تكاليف الماء والكهرباء والغاز والإنترنت والخدمات الشهرية، والتي تتجاوز أحياناً مبلغ الأربعمائة (400) ليرة تركية شهرياً، ما دفع العديد من العائلات الفلسطينية إلى مشاركة الشقة الواحدة بين بضعة أسرٍ لتخفيف هذه الأعباء، أو إلى السكن في مستودعات تجارية، أي في محلات ومخازن تجارية لا

¹⁸أبو هاشم، فلسطينيو سورية..، ص. 72.

تصلح للسكن أصلاً، وذلك لتدني أسعار إيجارها بالنسبة إلى أسعار إيجار الشقق السكنية.¹⁹

تزداد أوضاع فلسطينيي سورية في تركيا تعقيداً في ظل غياب شبه كامل للمساعدات، فوكالة الأونروا تعدّ فلسطينيي سورية في تركيا خارج مناطق عملياتها الخمس، ولا يستفيدون من كافة الخدمات التي تقدمها في تلك المناطق.

ويتم تقديم بعض المساعدات القليلة جداً لهم عبر التواصل الشخصي مع الجمعيات الخيرية التركية وبعض الجمعيات السورية، فالجمعيات التي تساعد الفلسطينيين عددها محدود جداً، نذكر منها جمعية "خير أمة"، وهي جمعية فلسطينية منتشرة عبر مراكز لها في معظم المحافظات الرئيسة في الجنوب والوسط والشمال التركي، وتقوم بتوزيع المساعدات كل عدة أشهر وبشكل غير منتظم، إضافة إلى بعض البلديات التركية التي تقدم مساعدات إغاثية في بعض الأحيان.²⁰

¹⁹محمد حامد، فلسطينيو سوريا في تركيا: إطلالة على أوضاعهم، بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2018/12/01، الرابط <https://bit.ly/2V1BpgC> :
²⁰السابق نفسه .

في كتابه " فلسطينيو سورية"، يوضح المحامي والباحث أيمن أبو هاشم كيف أن هذه الظروف القاسية التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون في تركيا دفعت بهم إلى طرق أبواب الهجرة غير الشرعية عبر البحار والغابات، فيقول: "أدت تلك الظروف الصعبة .. إلى طرق أبواب المهجر غير الشرعية، لا سيما أن تركيا كانت قبل توقيع الاتفاقية الأوروبية - التركية في شباط 2016، النافذة الأكبر لطرق التهريب نحو أوروبا، وكانت موجات متواصلة من فلسطينيي سورية قد عبرت البحار إلى شواطئ أوروبا، ومن خلال الطرق البرية أيضاً.. قضى العشرات منهم غرقاً في البحر، أو تجمّداً في الغابات، خلال تلك الرحلات المخفوفة بخطر الموت ."²¹

ثالثاً: غياب التمثيل

في ظل هذه الأوضاع المعيشية الصعبة، والقانونية المعقدة، يعاني الفلسطينيون السوريون في تركيا من غياب تمثيل وطني أو مؤسسي أو حكومي حقيقي يتابع أوضاعهم ويشرف ويعمل على تحسينها؛ في هذا السياق، يرى العديد من

²¹أبو هاشم، فلسطينيو سورية..، ص.72

الناشطين والقانونيين الفلسطينيين السوريين أن دور سفارة السلطة الفلسطينية في تركيا شكلياً جداً ولا يفيد اللاجئين الفلسطينيين، سواء على الصعيد القانوني أو على صعيد التمكين الاقتصادي.

ويقتصر دور السفارة على تقديم مساعدات غذائية محدودة جداً، وبعض المساعدات المالية التي لا تتجاوز مبلغ المائة ليرة تركية أي أقل من \$20 للشخص الواحد سنوياً. كما منحت السفارة الجواز الفلسطيني للاجئين المهجّرين من سوريا دون الرقم الوطني، كمبادرة لتحسين وضعهم القانوني، غير أن حصولهم على هذا الجواز لا يساعد في ترتيب وتسوية أوضاعهم القانونية في تركيا.²²

ورغم وجود العديد من المؤسسات الفلسطينية في تركيا، بعضها يتبع لفصائل فلسطينية، فإن دورها في تمثيل ومتابعة أوضاع اللاجئين محدود جداً بل يكاد يكون معدوماً، ويقتصر على توفير بعض المساعدات الإغاثية، كتلك التي تقدمها مؤسسات تابعة لحركة "حماس"، وهي مساعدات قليلة ومتقطعة أي غير منتظمة .

²²حامد، فلسطينيو سورية، مصدر سابق .

أما حركة "فتح" فإن نشاطها يتركز بشكل رئيس بين الفلسطينيين القادمين من الضفة الغربية وقطاع غزة.

يذكر أن "الهيئة العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين"، والمشكلة في إطار الحكومة السورية المؤقتة، كانت قد نشطت في الفترة بين 2014 و 2016 في المجال الإغاثي والقانوني، وفي حلّ مشكلات الفلسطينيين السوريين مع الحكومة التركية، لكن نشاطاتها توقفت بسبب توقف الدعم عن الحكومة المؤقتة، وبسبب عدم وجود اهتمام جاد بين المعارضة باللاجئين الفلسطينيين السوريين والسوريين عموماً.²³

خاتمة: مستقبل مجهول

في ظل ما سبق إيضاحه من أوضاع قانونية معقدة، وظروف حياة فقيرة، وغياب تمثيل، يمكن القول إن فلسطينيي سورية في تركيا، وبعد فقدهم المكان، والوطن كحاضنة، مرتين؛ مرة نتيجة احتلال فلسطين، وأخرى نتيجة الحرب في سورية،

²³أبو هاشم، محادثة، مصدر سابق .

فإنهم كالنبته التي تكرر اقتلاعها لتوضع في أرض جديدة مرة أخرى، ولكنها تركت بلا ريّ ولا رعاية تلزمها للاستمرار والتقدم في الحياة.

إن هذا الواقع الذي يعيشه فلسطينيو سورية في تركيا يعزز بالتأكيد شعورهم بالضياع والشتات والاستقرار والالتجّد، فبطاقة الحماية المؤقتة، وإن كانت تمنحهم بعض الامتيازات لتنظيم أمور حياتهم، إلا أنها تبقى بلا شك غير كافية للشعور بالمواطنة والأمان والاستقرار.

لا تبلغ هذه الورقة حين تقول أن هذا الوضع العام للاجئين الفلسطينيين السوريين في تركيا كارثيٌّ بالفعل، ويحتاج إلى تدخل فوري لإنقاذه؛ فالشعور بالاستقرار والتشتت الذي يعيشه اللاجئ عموماً، يضاف إليه تعقيد أوضاعه القانونية، ومحدودية مصادر دخله والمساعدات الإغاثية المقدمة له، وعدم مقدرته على تحصيل الحد الأدنى من الدخل الذي يفي بمتطلبات حياته، كلها أسباب تشكّل أرضية

خصبة لبروز مشاكل حقيقية قد يواجهها في أرض اللجوء، سواء كانت مشكلات قانونية، أو صحية، أو نفسية، أو اجتماعية.

يتطلب هذا الوضع من منظمة التحرير الفلسطينية، ومن السلطة الفلسطينية، بمؤسساتهما المختلفة ذات العلاقة، سواء في فلسطين أو في تركيا، أن تتولى مسؤوليةهما تجاه اللاجئين الفلسطينيين السوريين في تركيا، سواء من حيث بذل الجهود مع الحكومة التركية لتسوية وتنظيم وتحسين أوضاعهم القانونية، أو من حيث تقديم المساعدات المالية والإغاثية الغذائية والطبية والتعليمية اللازمة لهم. ثم يأتي دور الفصائل الفلسطينية ومؤسساتها في تركيا لتقوم بواجباتها تجاه أبناء شعبها من اللاجئين الفلسطينيين في تركيا. ولا شك أن للقانونيين، والمثقفين، والناشطين، ومؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، دور هام في إلقاء الضوء على معاناة فلسطينيي سورية في تركيا، وفي إيصال صوتهم وقضاياهم إلى الحكومة التركية، وإلى المؤسسات الفلسطينية والدولية ذات العلاقة.